

رسوم الهيئة وصندوق الدعم ليسا أزمة الصيادين الوحيدة

الصيادون: الثروة السمكية تدعم أصحاب البوانيش وتتجاهلنا! صيادو قلالي حرموا من التعويضات لعدم امتلاكهم رخصة الصياد المحترف

النبا - شريفة العطاوي

ما سأورده لكم هنا قد يتكرر مرات ومرات، في حال ظلت الوعود تلو الوعود معهم: متى نشهد السطر الأخير والنقطة النهائية من سلسلة أحداث هذه تلوح في أفق وحلم أبطال الحكاية بلا أرض يتحقق فيها، وسنظل نتساءل الحكاية.

الحكاية

التقيت يوم السبت الموافق ٢٠ يونيو الجاري مع رجال الماضي وشباب اليوم ممن عملوا في مهنة الكد والعناء، مهنة توفير الزاد والمال من ظلمة ذلك المكان السمي البحر. كانوا مجموعة من الصيادين الذين يؤازرون ويساندون بعضهم بعضاً. الصياد محمد بن أحمد الحمر الذي عاش البحر منذ أكثر من خمسين عاماً، والصيد محمد الدخيل (٤٥) عاماً أمضى في مهنة الصيد نحو ٢٥ عاماً، أما الصيادان الثالث والرابع فهما سلطان الدخيل والصيد الهروس (٤٥) الذي عاش طفولته في كنف حبيبه البحر، وغيرهم.

ليست أزمة رسوم بل أزمة رخص!

دخلت عليهم لأعرف كيف هي معاناتهم مع الرسوم التي فرضتها هيئة سوق العمل وكيف سيواجهون استمرار فرضها بعد انتهاء مهلة الأشهر الثلاثة التي حددها سمو رئيس الوزراء المؤقت الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، من أجل إنهاء أزمة الصيادين وضرورة توصل المسؤولين بالهيئة إلى حلول بشأنها، خاصة مع مطالبة الصيادين بإعانتهم من دفع الرسوم، لكنني وجدت أوضاعاً شائكة جديدة بعيدة عن أزمة الرسوم التي يرفضها صيادو قلالي يمارسون المهنة وحدهم وليسوا بحاجة لعمالة



أجنبية، ولذلك فهم لا يعانون من أزمة الرسوم، ولا يعترضون تنفيذ أي اعصام بصدها حالياً. صيادو قلالي جل ما يطالبون به هو تعويضهم وتأمين مصدر رزق آخر لهم بعد أن حل الدمار بمصائد الأسماك وبعد أن أصبح معظمهم بلا عمل يمارسه سوى اجترار الماضي وأيامه والتالم من أجله.

بالتعويض وتأمين مصدر رزق آخر يؤمن حياتهم وحيات أسرهم، وخاصة إذا أدركنا أن معظمهم كبار في السن ولم يسبق لأي منهم أن امتن عملاً آخر. الآن صيادو قلالي يتربقون زيارة د. جمعة الكعبي وزير شؤون البلديات والزراعة لينظر في عمق الدمار الذي حل في بحارهم بعد إقامة المشروعات الاستثمارية كجزر أمواج وديار المحرق وغيرها. وعلى أية حال التقينا بصيادين قلالي في مجلسهم واستمعنا لمعاناتهم ويمكن من خلال حوارهم أن ندرك طبيعة المشكلة التي يعيشونها.

مجلس الصيادين

احتضننا مجلس الصيادين الصغير في قرية قلالي، وبدأ فيه حوارنا مع آباء وأبناء البحر. للوهلة الأولى خُبل إلي أنني أرى أفكارهم وهي تتزاحم وتتسابق لأجل أن تخرج أولاً ولأن تعبر عن معاناة حقيقية يتألم منها الفؤاد، ولذلك أفضحت لهم المجال ليتحدثوا ورحلت أرقبهم في صمت. كانت الأفكار سرعان ما تتناقل من صياد لآخر، كان الأمر أشبه بشد مرسة ثقيلة من قاع البحر، حيث تتضافر الجهود لحملها ودفعها لتتحرك السفينة، كذلك حول حالهم اليوم، كل صياد فيهم يكمل للأخر الأجزاء التي نسي أن يرويها في حكاية معاناتهم. وكأنا يدفعونني كما يدفعون كل من يستمع إليهم إلى محاولة استكشاف الحقيقة الغائبة.

عيسى أبو الفتح:

متابعة النواب لأزمة الصيادين

ومن جهته قال عضو مجلس النواب عيسى أبو الفتح وممثل دائرة قلالي: إن مشكلة الصيادين بشكل عام متعددة الجوانب والمطالب وأبرزها إلغاء رسوم الصيادين والتجار وغيرهم لكنها لم تتفاعل ولم تقدم التسهيلات التي حرصت العديد من الدول على تقديمها. وأضاف: ماذا قدمت الهيئة أو (تمكين) للمواطنين والتجار؟ ونحن هنا نتحدث عن عدم دعمها بلغة الأرقام وعن المبالغ التي أنفقتها لدعم كافة الجهات في البلاد. من جهة أخرى أشاد النائب بتوجه صيادي قلالي لإنشاء جمعيتهم الخاصة، موضحاً أن ذلك يساعدهم على حصر مشكلاتهم ونقلها للمسؤولين ومساهماتهم في تحسين مستوى الصيد. ونوه إلى ضرورة إقامة الجمعية خدمة للمصلحة العامة لا الشخصية، وكان من منهجية الشراكة والعمل بصورة منظمة.

وحتى ٥٠٠٠ دينار فهذه التعويضات ستندف، ولذلك كان لابد من تأمين مصدر جديد لرزقهم، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن الصيادين قد أمضوا حياتهم كلها في البحر ولم يسبق لهم أن عملوا في مهنة أخرى، ناهيك عن أعمارهم الكبيرة التي يصعب معها تعليمهم أية مهنة جديدة. وعاود الصياد محمد الدخيل الحديث فقال: لقد التقينا بوزير شؤون البلديات والزراعة د. جمعة الكعبي بصحبة النائب الفاضل عيسى أبو الفتح، وقد استمع لمشاكلنا برحابة صدر ووعداً بأن يقف معنا ويؤازرنا. وتطرقتنا معه إلى موضوع تعويض أصحاب البوانيش بعد الرخص التي يمتلكونها فيما حرم البحارة والصيادون الآخرون من أي تعويض، وناقشنا معه أمر تدمير حظور الصيادين، والضرر الواقع بالدرجة الأولى على أصحاب القراقير والحداقة، وموضوع تخييرنا بين أن نطالب برخصة الصيد أو الحصول على تعويض، فنحن كنا نتملك رخصة للصيد المؤقت وليس بها مزايا كمزايا رخصة الصيد المحترف والتي يمكن من خلالها الاقتراض من بنك التنمية. كما أشرنا إلى مشكلة الدفان وتراكم الطين بفعل المشاريع التي تمت إشارتها، وقد وعدنا الوزير بزيارة قريبة للمنطقة ليري عمق ومدى الضرر الواقع على صيادي منطقة قلالي. كذلك التقينا بوزير الدولة للشؤون الخارجية د. نزار البحارنة وقد طرحنا عليه أبرز المشكلات التي نعاني منها، وقد وعدنا بعقد اجتماعات مع الوزراء والجهات المختصة لإيجاد الحلول العاجلة بشأن مشكلتنا. وتساءل الدخيل هنا: لماذا يساعد أصحاب المشروعات المنشأة في بحر قلالي الجمعيات والنوادي البعيدة ويدعمونها مادياً ويتناسون للصيادين الذي دفعوا ثمن تشييد هذه المباني.. أليسوا هم أحق بالتعويض؟

الدخيل:

تأسيس جمعية صيادي قلالي قريباً



محمد الدخيل

صيادي قلالي مع بقية صيادين البحرين لإيجاد حلول لأزمة الصيادين، أجب الدخيل إننا أعرف بالمشكلات التي يواجهها صيادو قلالي وأقدر على إيصالها، ونفضل أن يشكل الصيادون بمختلف مناطق البلاد جمعيات لهم يمكن من خلالها طرح مشكلاتهم والمطالبة بحقوقهم. أما تشكيل تجمعات كبرى على مستوى المملكة فإنه يخشى أن يتسبب في حدوث أزمات وإشكاليات بين الأفراد داخل هذا التجمع.

أفاد محمد الدخيل المتحدث باسم صيادي منطقة قلالي عن عزم الصيادين إطلاق جمعية باسمهم أسوة بجمعية صيادي ستره تهدف إلى تحقيق التضامن بين أبناء المنطقة من أجل دعم قضايا الصيادين. وأشار إلى أنه تم تجميع توقعات الصيادين المحترفين والهواة في قلالي وأن إجراءات التأسيس تسير في طريقها، وسيتم الإعلان عنها قريباً. وفي سؤال لـ النبا حول عدم تضامن

المشاريع التي أقيمت بالقرب من قلالي ألحقت الأذى بنا

التعويض لا يكفي ويجب تأمين مصدر رزق للصيادين

وهنا تحدث الصياد جمعة سالم فقال: وفقاً للمنظومة الدولية لحقوق الإنسان فإنه يتوجب على من يتسبب في قطع أرزاق أي صاحب عمل أن يعرضه لأن الضرر اليوم وقع على الصيادين مع تدمير مرابي الأسماك والأحياء البحرية والقضاء على حظورهم، أفليس من المفترض تعويضهم وتأمين مصدر رزق آخر لهم؟



عيسى العلان



محمد الحمر

الضرر الذي تلحقه البوانيش التي يتم تعويض أصحابها بالطبيعة البحرية، حيث إنها تدمر الشعب المرجانية والحياة الفطرية كما أن أصحابها ليسوا صيادين وتقوم طريقتهم في الصيد على إلقاء ما يقرب من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ قرقور لصيد الأسماك، وهي أشبه ما تكون بسجن كبير تنفق فيه الأسماك بسبب هذه الطريقة. وعندما ترى الأسماك نفوق إحداها فإنها تهرب بعيداً عن سواحل البحرين، وذلك مما ساهم في ندرة الأسماك وذلك ما دفع الصيادين اليوم لممارسة مهنتهم خارج حدودهم الإقليمية، وبسبب ذلك تعرضوا للكثير من الحوادث وتضررت الدول المجاورة من عبور الصيادين لاقاليها مثل الإمارات وقطر وإيران.

ويتابع: نحن لانملك رخص الصيد فقد مارسنا هذه المهنة منذ القدم ولم نع أهميتها إلا بعد أن دمرت (حضورنا) ولذلك فإننا نطالب الثروة بمنحنا رخصة الصياد المحترف أو رخصة البوانيش لننال هذه التعويضات، فعملنا أيضاً يكلفنا الكثير ونحن ننفق الكثير لتوفير وقود القوارب (الديزل) ونستحق كما استحق هؤلاء التعويضات. ويضيف: لا أدري لماذا يتم تجاهل أصحاب الحظور وتعويض أصحاب البوانيش هل لانهم قراء ومساكين لا يستطيعون المطالبة بحقوقهم. لكم أن تعرفوا أن إدارة الثروة السمكية قد قامت في فترة سابقة بتنظيف ماكيناتهم على حسابها.

لحظة مؤثرة

ويتذكر الصياد خالد ذكرى مؤثرة فيقول: رأيت عمال المشروعات وهم يدفعون أحد المواقع التي اعتادت الصيد فيه ونطلق عليه (لحظ بري)، وحين شاهدت عملية الدفن تأخرت كثيراً وبكيت، فالأمر أشبه بدمع أبنائي ورزقي أمامي ومنذ ذلك الحين لم تطأ قدمي ذلك الموقع لشدة ألمي وصدمتي.

البحر بلا إنارة

ويتحدث الصياد سلطان العلان بدوره فيقول: ما يعاب على هذه المشروعات التي شيدت أنها بلا إنارة كافية فكانت نتيجتها زيادة نسبة السرقات ومن النواقص أيضاً نقص الخدمات الكهربائية أيضاً ولذلك من يحاول الصيد بالكاد يستطيع أن يرى كما وأن المواقع التي خصصت للقوارب قليلة ولا تكفي لجميع الصيادين. ويضيف: دخول البحر أصبح مخيفاً ووضع مأساوي إلى حد كبير، فهناك العديد من المعدات التي خلفها الردم أو بعض الأنابيب التي تعترض طريق الصيادين وقد تسببت لهم بالكثير من الحوادث.

كلمة

هيئة تنظيم سوق العمل تتحمل المسؤولية

دفع الصيادون ثمن التطور العمراني والاستثمار في البحرين وأصبحوا اليوم الأجدر بنيل كافة سيل الدعم والحماية، لقاء الدور الهام الذي مارسوه في خدمة الوطن وتوفير خير الزاد للمجتمع. التأكيد على أنه لا فرق بين صياد يعاني من تراكم رسوم الهيئة عليه أو عدم امتلاكه رخصة صياد محترف، فالخلاصة هي أن هؤلاء الصيادين ضحايا الاستثمار باتوا يعانون من أزمات متنوعة ومختلفة. ورغم أننا ركزنا في قضية هذا الأسبوع عن جانب واحد وهو جانب الصيادين الذين لا يملكون رخص صيد فإن ذلك لا يعني تغافلنا عن أزمة الصيادين الذين يرزحون تحت ضغط الرسوم.

إن تغاضي الجهات المسؤولة وبالأخص هيئة سوق العمل وإدارة الثروة السمكية عن أزمات الصيادين غير مقبول، وإننا نتساءل عن وضع هيئة سوق العمل حلولاً لمشاكل الصيادين خلال مهلة الأشهر الثلاثة من سمو رئيس الوزراء المؤقت، وعن الجهود التي بذلتها الهيئة لتواجه أزمة الصيادين.. فهل كانت هذه المهلة إبرة تخدير وتسكين حسب لتعود الهيئة لتحصيل الرسوم. يبدو أن أبرة التخدير لم تحقق نتائجها المرجوة بل ساهمت في تصعيد موقف الصيادين الذي عقدوا الصبر بلا عمل كيف أميل أسرتي. إن قوارنا الصغيرة لاتضرب بالثروة السمكية ولا تؤذيها بعكس البوانيش، فهل يملك المسؤولين فكرة عن مدى